مشدده مضمومة وقبل ياء النسبة نون كذا ضبطه ابن السمعاني وقيل بضم
الطاء وسكون الموحدة حكاه ابن الاثير وهي بلدة بالغرب ينسب اليها جماعة
قاله البقاعي واسمه عبد الملك ابن زياد عن بعض شيوخه قال كان من
شيوخي من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري وحكاه الخطيب في تاريخ
بغداد في ترجمة مسلم عن محمد ابن اسحق عن ابن مندة قال ايضا ما تحت اديم
الارض ولا فوقها اصح من كتاب مسلم في علم الحديث واليه مثل كلام الدارقطني في
خطبته بالتخصيص لمسلم ونقله عن جماعة وعزاه في اختصاره للبخاري الى اكثر
المغاربة وعزا ترجيح البخاري الى اكثر المشارقة ذكره الزركشي وقال ابن
الصلاح بعد نقله الكلام الي علي فهذا اي تفضيل صحيح مسلم ان كان
المراد ان كتاب مسلم يترجح بانه لم يتجاوز غير الصحيح قال ابن الصلاح
فانه ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في
كتاب البخاري في تراجم ابوابه من الاشياء التي لم يسندها على الوجه الشرط
في الصحيح فهذا لا باس به اي لا باس في التفضيل لصحيح مسلم من
هذه الجهة الا انه معلوم ان عبارة اني علي لا تساعد هذا التوجيه كل المساعدة
وان كان المراد اي علي يقول اني علي انه اصح كما هو المتبادر من عبارته
فهذا مردود بما اسلفناه من مرجحات صحيح البخاري كما عرف واعلم ان
ظاهر كلام ابن الصلاح وزين الدين والمصنف ان بعض
المغاربة ومن ذكر معه ذهبوا الى تفضيل صحيح مسلم من حيث انه اصح من
صحيح البخاري فان كان بعض المغاربة هو ابو محمد ابن حزم ويرجحه الحافظ

ابن حجر

ابن حجر فانه قال بعد ذكر ابن الصلاح لبعض المغاربة ما لفظه قد وجدت
التصريح بما ذكره المصنف من الاحتمال عن بعض المغاربة فذكر ابو محمد القاسم
ابن القاسم التجيبي في فهرسته عن ابي محمد ابن حزم انه كان يفضل كتاب مسلم
على كتاب البخاري لانه ليس فيه بعد خطبته الا الحديث المنعزد انتهى
قال الحافظ قلت ما فضله به بعض المغاربة ليس راجعا الى الا اصحية بل هو امور
احدها ما تقدم عن ابن حزم والثاني ان البخاري كان يراعي جواز
الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث غير متنصيص على اشتراطه بخلاف
مسلم والسبب في ذلك امران احدهما ان البخاري صنف كتابه في طول
رحلته فقد روينا عنه انه قال ربما حدث سمعته بالشام فكتبته لمصر وربما
حدث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث
من حفظه فلا يسوق الفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه ومسلم
صنف كتابه في بلده بحضور اصوله في حيوة شيوخه فكان يتحرز في الالفاظ
ويتحرى في السياق والثالث ان البخاري استنبط فقه كتابه من احاديثه
فاحتاج ان يقطع المتن الواحد اذا اشتمل على عدة احكام ليورد كل قطعة منه
في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه لانه لو تمم
في المواضع كلها برمته لطال الكتاب ومسلم لم يعتمد ذلك بل يسوق
احاديث الباب كلها سردا غالبا بعضها على بعض في موضع واحد انتهى قلت وبه
يعرف ان بعض المغاربة هو ابو محمد ابن حزم وتعرف انه لم يفضل صحيح
مسلم من حيث الاصحية وتعرف انه كان ينبغي لابن الصلاح ومن تبعه جعل الخلاف

Copyright © King Saud University